اللغة والعملة : مسار اقتصادي واحد

د. محمود عبد المجيد عساف
أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد
وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

يشغل مستقبل اللغة العربية علماء اللغة والمفكرين والأدباء والكتاب والباحثين الذين يهتمون بتطور الفكر واللغة والأدب والحياة الثقافية بشكل عام في العالم العربي والإسلامي. وتنال هذه القضية قسطاً وافراً من اهتمامات مجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية، وفي الجامعات الإسلامية والعالمية التي بها كليات وأقسام للغة العربية، وفي مراكز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، وفي المنظمات والهيئات والمؤسسات التي تختصّ بالتربية والثقافة.

التفكير في مستقبل اللغة العربية قضية بالغة الأهمية، في الفكر العربي الإسلامي المعاصر، لها صلة وثيقة بسيادة الأمة العربية الإسلامية على ثقافتها وفكرها، وعلى كيانها الحضاري، وعلى حاضرها ومستقبلها. فهذه (قضية سيادة) بالمعنى الشامل، وليست مجرد قضية لغوية وأدبية وثقافية.

ولكن نجد أن اللغة العربية اليوم تشهد تحديات عربية وعالمية في العصر الحالي من خصومها، بسبب الظروف الراهنة التي تحيط بها، منها إطلاق الدعوات إلى تهميشها،أو تغيير سماتها، أو الانتقاص من وظيفتها، متهمين إياها بالعجز، والتقصير عن مواكبة متطلبات الحياة المعاصرة، هذه الظروف تفرض علينا إعادة حيوية اللغة العربية من جديد بأسلوب جذاب عن طريق تعليمها وظيفياً في ميادين العلم والمعرفة، وخلق ذائقة فنية لدى المتعلمين الصغار؛ للإقبال على تعلم اللغة العربية من خلال الإحساس بقيمتها، وكنوزها الثمينة، بحيث يتمكنون من استعمالها في المواقف اللغوية كافة.

لا يستطيع أحد من الباحثين المتتبعين لمسار تطور اللغات أن يطعن في صحة القاعدة التي لا يحقّ لنا أن نعتمدها في الحكم على حالة اللغة العربية في هذا العصر، وفي فهم ظاهرة تراجع اللغة العربية والضعف الذي اعتراها والمشكلات التي تعانيها. فواقع هذه اللغة هو انعكاس للوضع الذي وصلت إليه الأمة، وهو صورة للحالة التي توجد عليها. ولذلك كان الاهتمام بمعالجة مشكلات اللغة، وبحث قضاياها للخروج بها من الدائرة التي تتراجع فيها أهميتها لدى فئات واسعة من أبنائها، جزء اً لا يتجزأ من الاهتمام بقضايا البناء الحضاري للعالم الإسلامي.

ولهذا جاءت هذه الورقة البحثية كرؤية نقدية بعد عدة ترجمات حول عوامل الوجه الاقتصادي للغات، وهذه المقالات هي:

- اللغة والاقتصاد للكاتب فلوريان كولماس (أستاذ علم اللغة العام)
- مرتكزات السيطرة الغربية للكاتب فريدريك معتوق

الفكرة:

إن الكلمات تسك كما تسك العملات، وتظل متداولة ما دامت سارية المفعول فهي – أي الكلمات – عملة التفكير، ونحن نمتلك منها أرصدة سائلة، بقدر ما نمتلك ناصية لغة معينة وعندما نتفاهم مع أحد فإننا نتفق على ثمن يجب دفعه، وعندما لا نكون مخلصين فإننا لا ندفع إلا كلاماً زائفاً.

والافتراض بأن للكلمة معنى متأصلاً فيها إنما هو افتراض يشبه التصور بأن للنقود قيمة في حد ذاتها. ولكن الكلمة والعملة كلتيهما لا يمكن أن تكونا على ما هما عليه في الواقع إلا لأن الأمر ليس كذلك، فهما في الأساس أمران اصطلاحيان، ويمكنهما أداء وظيفتهما بفضل تجريدهما. فالأولى عبارة عن أداة تبادل للسلع المعنوية والأخيرة عبارة عن أداة تبادل للسلع المادية.

اللغة رصيد:

(اللغة رصيد) هذا القول المأثور قد دونه كثير من الكتاب بأقلامهم في مناسبات مختلفة، ومفهوم هذه العبارة يمكن أن يفهمه من خلال المفارقة التالية:

في سنة ٢٠٠٨ م كانت متوسط دخل الفرد في بريطانيا ذات (٦٩) مليون نسمة هو ١٦٨٢٠ دولار، وهو إنجاز ساهم فيه متحدثون لـ (٧) لغات، وفي الفلبين هناك (٦٧) مليون نسمة يتحدثون بلغات يصل مجملها (١٦٤) لغة ومتوسط دخلها الفردي كان ٩٦٠ دولار في العام نفسه.

هذه الملاحظة التي يمكن أن تقاس على كثير من الدول يجب أن نفهم من خلالها أن تعدد اللغات لا يرتبط بالثراء الاجتماعي، ولكن الارتباط العكسي هو الذي يطرح نفسه، وقد أوجز علماء اللغة ذلك في قولهم: "البلاد المجزأة لغوياً بشكل كبير هي بلاد فقيرة في الغالب".

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن أن تكون البلاد المتجانسة لغوياً بشكل كبير بلاداً فقيرة أيضاً ومثال ذلك (سكان رواندا (١٠) ملايين يتكلمون لغتين فقط، وكان متوسط دخل الفرد ٦٥٠ دولار).

ولكن من المستبعد أن يكون المستوى المرتفع من النمو الاجتماعي الاقتصادي متوافقاً مع التعدد اللغوي، هذه دعوة من الناحية الاقتصادية بعيداً ع كل الدعوات للحفاظ على لغتنا الأم (اللغة العربية الفصحى).

ولكن تنادت الأصوات حول مجموعة من المسميات مثل (التحديث اللغوي – الإصلاح اللغوي – التنمية اللغوية – التكيف اللغوي) وهي الداعية لتنظيم الثقافة واللغة حسبما هو ضروري وإلى المعالجة النموذجية للتقييد اللغوي المرتبط بخصائص اللغة العربية ووظائفها ونحن كتربويين ليس ضدها بالمجمل ولكن يجب مراعاة ثلاث أبعاد، هي :

١ . البعد الكتابي وهو تحويلها إلى صورة مكتوبة .

٢ . التوحيد، أي تأسيس نمط فوق إقليمي يتجاوز التنوعات الاجتماعية .

٣ . تنمية إمكان الترجمة المتبادلة مع اللغات الأخرى التي تعبر عن الخطاب العلمي والتقني للمحتميات الصناعية .

إن كل المحاولات التي يرى بعض المناصرين للتغريب اللغوي أنها ضرورية من أجل تحويل لغة ما إلى وسيط مناسب للاتصال الحديث، ما هو إلا تنازل عن الهوية، ويتخذ شكلاً من أشكال المقاربات التالية :

١ . تبني لغة غير الأصلية (كما في مالي حيث الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة) .

٢ . تطويع لغة محلية لنموذج اللغة المشتركة عن طريق إدخال كلمات وتراكيب كما هو الحال في اللغة الإندونيسية .

٣ . تطويع المفاهيم الغربية بوضعها في تعبيرات محلية كما في اللغة الصينية (البتنغوا) .

ولذلك كان من الواجب الحفاظ على لغتنا العربية من خلال الترجمات الصحيحة لما يلزم للتواصل العالمي ويضمن الحفاظ على الهوية .

مؤشرات الخطر :

إذا اعتبرنا أن اللغة ثروة اجتماعية فإن الترجمة يجب أن تفهم باعتبارها استثماراً طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمتها أو زيادتها وحيث إن كل ترجمة إلى لغة تضيف قيمة إليها فإنه يمكن النظر إلى مجمل الترجمات إلى لغة ما باعتباره مؤشراً آخر على قيمتها، وفضلاً عن ذلك فإن حركة الترجمة إلى لغة ما تكشف عن مقدار العمل النوعي المخصص لها ونسبة القراء لها .

ومن باب الشعور بالخطر من حيث التأليف والترجمة على مستوى الوطن العربي فحسب إحصائيات التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية عام ٢٠٠٩م الصادر عن مؤسسة الفكر العربي فإن أكبر طبعة لكتاب عربي كانت (٥٠٠٠) نسخة في حين أكبر طبعة لكتاب أجنبي فهي (١.٥) مليون نسخة في الوقت الذي يتضاعف فيه حجم المعرفة كل ٦ شهور وتخرج ورقة بحثية من إحدى الجامعات أو المراكز البحثية كل دقيقة، وفي الوقت الذي يقضي فيه الطفل العربي ٢٢٠٠٠ ساعة أمام الشاشات، ١٤٠٠٠ ساعة في قاعات الدرس حتى بلوغه سن ١٨ سنة ولو تابعنا على سبيل المثال إمكانات اليابان في هذه الناحية نجد أنه في فترة أكثر بقليل من ثلاث أعوام بدءاً من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨ ترجم إلى اليابانية أكثر من ٣٢٠٠٠ عنوان وهذه الـ ٨ آلاف عنوان تقريباً كل عام هي عناوين كتب، وإضافة لهذا فإن حجم الترجمات إلى اليابانية سوف يكون أكثر كثافة إذا ما وضعت في عين الاعتبار المقالات في الدورات العلمية.

ويستنتج من ذلك أن اليابان عازمة وقادرة على تخصيص نفقات كبيرة من أجل جعل الأفكار العلمية والأعمال الأدبية المنشورة لأول مرة في اللغات الأخرى متاحة في لغتهم، وبهذه الطريقة يطوعون لغتهم لأكثر المتطلبات الوظيفية حداثة، فأين دور العالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار ٥٠٠٠٠ دولار كل دقيقة ويبلغ حجم استثماراته في أوروبا (٥٥٠) دولار سنوياً.

نظرة إلى التخطيط اللغوي:

التخطيط اللغوي بالمعنى الأوسع يشمل كل تدخلات الحكومة في مجال الاتصال أو بمعنى آخر فإن هذا المعنى يشمل عناصر التكلفة العامة المتصلة باللغة، أي التنظيم القانوني لاستعمال اللغة في حالات تعليم التعدد اللغوي وبشكل خاص تعليم اللغة الأم.

وهنا نقصد التدابير الممولة من القطاع العام للحفاظ على اللغة الأم ويتم ذلك عن طريق:

١. الأكاديميات اللغوية الرسمية والهيئات الإشرافية.

٢. المشروعات المؤقتة لإصلاح اللغة وتحديثها.

٣. مشروعات بحثية معينة.

٤. الإعلام والترويج للحلول المرغوبة لمشكلات اللغة.

هناك على مستوى العالم أكثر من ١٨٠ مؤسسة تخطيط لغوي منوطاً بها التطوير المنهجي والاستخدام الاجتماعي للغات من أجل تطوير إجراءات مناسبة لتطوير اللغات، منها:

١. الأكاديمية الفرنسية (الميزانية ١٠ مليون دولار سنوياً).

٢. أكاديمية اللغة العبرية (٢.٥ مليون دولار سنوياً).

٣. مجمع اللغة العربية في دمشق وعمان والقاهرة (ميزانية مخصصة من وزارة التعليم العالي).

٤. مكتب تنمية اللغة السويدية (٤ مليون دولار سنوياً).

٥. اتحاد اللغة الهولندية (٦.٥ مليون دولار سنوياً).

وهناك معاهد البحث المستقلة المرتبطة بالجامعات مثل:

- معهد بحوث السواحلية بجامعة دار السلام.
- معهد اللغويات في بكين.
- معهد اللغات (جامعة القاهرة).

وبناء على ذلك يعتمد نجاح التخطيط اللغوي بشكل حاسم على موافقة المهتمين باللغة بشكل مباشر، أي الناس الذين تهدف الإجراءات المتبعة للتأثير في سلوكهم اللغوي. وفي حالات كثيرة، خاصة حين لا يكون التخطيط اللغوي منفذاً بشكله المناسب عن طريق النظام المدرسي في الأساس، فإن هذا يعني أنه من الضروري الترويج للأهداف المتفق عليها بشكل فعال من خلال الإعلام التربوي ووكلاء الإعلان مهما بلغت التكلفة، وهذا ليس أمراً غريبا، فهو حال كثير من الدول مثل (ايرلندا، اندونيسيا، الصين،..)، فبقدر ما يكون الإنفاق على اللغة بقدر ما تنتشر وتستثمر.

الإنفاق العام على اللغة:

اللغة عنصر تكلفة للحكومات، فهي أصول تحتاج إلى رعاية مناسبة تعتبر في أماكن كثيرة من العالم جزءاً من مسؤولية الحكومة، ولكي تؤدي الدولة وظائفها على نحو مناسب وتحافظ على نفسها وتعزز استقرارها فإنها تعتمد على اللغة إلى حد بعيد.

وتختلف تكلفة اللغة على نطاق واسع من بلد إلى آخر، والبلدان متعددة اللغة التي في بنائها وسير عملها تأخذ في الاعتبار التعدد اللغوي للسكان تجبر غالباً على تحمل نفقات متصلة باللغة أعلى من النفقات التي تفرض على البلدان وحيدة اللغة، ولكنها في نفس الوقت تبذل جهداً كبيراً من أجل أن تجعل جزءاً كبيراً من سكانها أكفاء في لغات أخرى، أو من أجل الترويج للغتها القومية في البلدان الأخرى.

فعلى سبيل المثال في يناير ١٩٩٠م طلب البرلمان الألماني (البوندستاج) من الحكومة التي تبذل جهوداً لمصلحة اللغة الألمانية حتى تصبح اللغة الرسمية الثالثة في المجلس الأوروبي بالإضافة إلى الإنجليزية والفرنسية. فلماذا لا يكون للحكومات العربية الدور الواجب عليهم في تعميم وتعزيز ونشر العربية على مستوى العالم، ليس لأنها اللغة الأم فقط، وإنما لضرورة ملزمة للشعوب الأخرى التي يستثمر فيها العرب أموالهم.

فإن الإمكان الوظيفي للغة ما هو دائما نتيجة لعمليات تاريخية تتعلق بكل من اللغة ذاتها والظروف الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية لجماعتها المتحدثة بها. إذ إن اللغة أداة إنتاج ليس فقط بالنسبة للأفراد الذين يتعاملون بها مهنياً، ولكن أيضا بالنسبة للمجتمع ككل. وهذا يثبته بوضوح وبشكل خاص الدور المهم الذي تقوم به اللغة في المجتمع الحديث.

وإنه لأمر حاسم في مجتمع المعلومات – لمدى أعظم من ذي قبل – أن نملك أداة سريعة للمعلومات من كل نوع متصور. ومن أجل التأكد من أن اللغة تساعد على الوصول لهذا الهدف ولا تعوقه فمن اللازم أن نطوع اللغة ونصقلها، تماما مثلما تحتاج الأدوات المالية إلى تحسين لمصلحة زيادة الإنتاجية، وبناء عليه فإن اللغة يمكن أن تعد مشروعات استثمار بالمعنى الحرفي وليس بالمعنى المزاجي، وأهم هذه الاستثمارات التي تسهم في تحسين الانتفاع اللغوي، ما يلي:

١. تصنيف المعاجم للاستعمال العام، ومعاجم المصطلحات في مجالات محددة.

٢. برامج معالجة النصوص.

٣. الترجمة الآلية، ودعم التصدير اللغوي.

٤. إنشاء بنوك المعلومات باللغة العربية.

التوصيات:

في ضوء الرؤية النقدية بعد الترجمة، يوصي الباحث بما يلي:

١. التوسع في نشر اللغة العربية بمختلف الوسائل، وتقدير ودعم كل الجهود التي تبذل في هذا السبيل على مستوى المنظمات والأفراد، وتهيئة الفرص للمزيد من العناية بنشرها لغة وثقافة وحضارة.

٢. التأكيد على اشتمال أي خطة لدعم تعليم اللغة العربية على ما يلي:

- مناهج متقنة ووسائل تعليمية متطورة لمراحل التعليم المختلفة، ولغير المتخصصين، وغير الناطقين باللغة العربية، تراعي الظروف الفردية، وتستجيب إلى حاجة المتعلم، وتستفيد من إمكانات العصر الحديث وتقنياته المتنوعة.
- دعم مجامع اللغة العربية وتشجيعها على إجراء مسابقات وطنية وإقليمية لتأليف كتب منفذة لتلك البرامج والمناهج، وتكريم مؤلفي الأعمال القيمة، وإجراء تقويم مستمر لتطوير حركة التأليف في هذا المجال، مع الأخذ في الاعتبار تحسين هذه العملية ومقارنتها بالمؤلفات المماثلة لخدمة اللغات الحية الأخرى، بقصد الاستفادة من تجاربها والاستئناس بخبرات واضعيها.
- إعداد معلم اللغة العربية إعداداً علمياً وخلقياً ومهنياً جيداً وتكريمه وتشجيعه مادياً ومعنوياً حتى يعطي وينجز، وتجنى ثمار عطائه وإنجازه، وأن يمنح الرعاية الوظيفية التي تجعله قادراً على أداء واجبه في خدمة اللغة العربية وثقافتها وقيمها وحضارتها.

٣. إعطاء اختصاصات إضافية وفعالية أكبر لمجمع اللغة العربية للمساهمة في رسم الخطط والاستراتيجيات التربوية والعلمية لتعليم اللغة العربية لجميع الشرائح.

٤. العمل بجدية ونشاط على نشر قرارات مجمع اللغة العربية والمؤسسات المختصة الأخرى، على أوسع نطاق ممكن، والاستفادة في ذلك من مختلف وسائل النشر والإعلام والاتصال، وإثرائها بالبحوث والدراسات والمحاضرات والندوات، وحلقات النقاش حتى لا تظل حبيسة الجدران التي انطلقت منها، وحتى تسهم تلك القرارات في تيسير اللغة، وتطويرها، وجعلها ملبية لحاجات العصر وظروف إنسانه.

٥. اعتبار تعليم اللغة العربية مسؤولية جماعية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع، ويتطلب النهوض بها إعداد المدرسين جميعاً في مختلف اختصاصاتهم لتعليم اللغة الأم بطرائق متطورة تواكب المعاصرة، ونحافظ على لغتنا القومية.